فكان ينبغي للشارح ان يسقط قوله اي مسافة الخ فتامل قوله وبتعيينان بالتعيين اي اذا وقع العقد على عينهما باشارة ونحوها بتعيينا فينفسخ العقد بهلاكهما وقوله فان وقع العقد على موصوف الخ قسيم له اي لقوله وبتعيينان بالتعيين فتامل قوله كما لا يجامع ان العوض مبذول في مقابلة من لا يوفي بد فكان كرد الابق قوله وصفة بالرفع معطوف على اسم كان ومعلومة بالنصب معطوف على خبرها كما ذكره الشارح قوله زيادة على ما مر آنفا وهو ان تكون المناضلة على نافع كالرماح والمزاريق ونحوها قوله بان يبدئ بضم الدال قوله المشروط اما بتشد

اي بجامع اشتراط العلم بالمعقود عليه من الجانبين وقيل بل جائزة كالجعالة هـ

خمسة من عدد معلوم كعشرين الخ قال في شرح المنهج فلو شرط ان من سبق الى خمسة من عشرين فله كذا فرمى كل عشرين او عشرة فاصاب احدهما خمسة والآخر دونها وان اصاب كل منهما فالناضل وكذا

قال الاول ناضل هـ

اي ان ناضل لو اصاب احدهما خمسة من عشرين والآخر اربعة من تسعة عشر بان تم العشرين لجواز ان يصيب في الباقي وان اصاب الآخر من التسعة عشر قبل ان تم العشرين لجواز ان وصار منضولا لما سبقه من الاصابة مع الاستواء في ربي عشرين هـ بري وقوله وقضيته قوله فرمى كل الخ اي قوله فالاول ناضل ان الثاني لو رمى من العشرة ستة فلم يصب فيها شيأ قضينا للاول وان لم يستوف الثاني باقي العشرة ولا مانع من التزام ذلك قال الشهاب عميرة البرلسي وقوله وان اصاب كل منهما خمسة فلا ناضل ظاهره وان كانت اصابة احدهما خمسة قبل اصابة الآخر خمسة فيكون المراد بالمبادرة والسبق ان يصيب احدهما العدد المشروط دون الآخر لان يصيب احدهما العدد المشروط قبل الآخر لكن هذا لا يوافق قوله قال ولو ناضل في مسألة العشر لانه هـ يقتضي ان المراد ان يصيب احدهما العدد المشروط قبل الآخر والا اي لو كان المراد اصابة احدهما دون الآخر كما في مسألة العشر لا ناضل لاحتمال ان يصيب في العشرة الباقية من العشرين ناملهم الا ان يقال مراده او عشرة وكان العدد المشروط عشرة فقط لا عشرين هـ وما رايت بخط تلميذ للشهاب قال هـ قال ثم المفهوم من هذا التقدير الذي هو نص كلامهم انه ليس المراد بسبق احدهما باصابة العدد

المعلوم نه هـ

العدد المشروط ان يصيبه قبل الآخر حتى لو كان الشرط السبق لخمسة من عشرين فبدأ احدهما باصابة خمسة منها واسكن الآخر اصابة الخمسة فيما بقي منها لم يكن منضولا فلعله رمى اي الى ان يتشبث بان يبلغ السادس عشر بدون اصابة فلما رمى ملهم وقولهم انه ان يصيب في الباقي فلا يكون الاول ناضلا قال في الروضة وقولنا مع استوايهما في عدد الرميات احتراز عن هذه لان الاول بدر لكن لم يستويا بعد تم قوله مع استوايهما في عدد الرميات اي الذي رماه صاحبه

٤ ع

ما العدد المشروط منه بدليل قوله الآتي او عشرة ومثل ذلك في تم البهجة والروضة وغيرهما تم قوله كعشرين من كل منهما قال في المنهج وتم عقب ذلك ولا بيان عدد نوبي للرمي كلهم سهم واثنين اثنين وعمل المطلق الخ فقوله المشروط فتامل قوله او خرق بالخاء والراي المعجمتين قال

كلام ع

استرده ممن هو بعده اي ان كان دفعه والا الى يلزمه شيء قوله صاحبه السابق كان يقول احدهما للآخر ان سبقتني فلك علي هذا او كذا وان سبقتك فلا شيء لي عليك قوله ولا يشترط تعيين بينهما محلل اي لان العوض من جانب واحد فلا يحتاج الى محلل قوله ثمانية قال الشيخ عميرة وحكم الاولين يأخذ المحلل الجميع والثالثة ما شي والرابعة للاول والخامسة كذلك والسادسة للاول والمحلل والسابعة للاول والثامنة ما شي

مع

قوله وان محلل الخ اي فالعوض من احد المتناضلين بالسهام لا يحتاج الى محلل كما انه اذا كان منهما جميعا يحتاج اليه على طبق ما قدمه في المسابقة على المركوب قوله الا بمحلل اي بان يقول ادخل بيننا فان اصبت العدد المشروط اصابته من عشرين دونهما اخذت المال والا اخذ منك فان اصاب العدد المشروط وحده اخذ المشروط منهما وان

٢ مثلا ع

المال ع

اصابه هو واحد قسم الماخوذ من الآخر عليهما

كتاب الايمان والنذور

كتاب الايمان والنذور جمعهما لقربهما من بعضهما وان بعض النذر فيه كفارة يمين وهو نذر اللجاج كما سيأتي واركان اليمين ثلاثة حالف ومحلوف عليه ومحلوف به فيشترط في الحالف التكليف والاختيار والقصد وفي المحلوف عليه ان يكون غير واجب بان كان محالا او مستحيلا وفي المحلوف به ان يكون اسما من اسماء الله تعالى الخ قوله الايمان تفتح

يد